بيان صحفي
رد على مغالطات وزير خارجية جيبوتي

نشرت جريدة " القرن " الجيبوتية بتاريخ 16 ديسمبر 2014 حديثا ادلى به وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف لوكالة " الاناضول " التركية. وجاء حديث الوزير الجيبوتي عن ارتريا كالعادة حافلا بالأكاذيب المكشوفة ومكتظا بالمغالطات التاريخية والسياسية. فزعم الوزير الجيبوتي " .. أن ارتريا ليست على استعداد للتفاوض وأن تكون جزءاً من عملية السلام ...وجميع المساعى مع ارتريا قد باءت بالفشل " واضاف " ... أن ارتريا لم تستجب الى دعوات الحوار لايجاد حلول لازماتها التى افتعلتها مع اثيوبيا ، واليمن والسودان واخيراً جيبوتى ، وحتى رئيس الوزراء الاثيوبى ابدى استعداده لزيارة اسمرا وتطبيع العلاقات مع ارتريا ولكن كما قلت لكم ان القيادة فى ارتريا ليس لها إستعداد للعب اية ادوار فى عملية السلام "

وان وزارة الخارجية الارترية تنأى بنفسها عن الدخول في سجال مع الوزير الجيبوتي وعن النزول الى ذلك ألمستوى، ولكنها ومن باب الحرص على وضع الامور في نصابها الصحيح تريد فقط التأكيد على الحقائق الاساسية التالية:

1 ـ منذ فجر تحررها من الاستعمار الاثيوبي في عام 1991 بذلت دولة ارتريا ولا تظل تبذل الجهود السياسية والدبلوماسية الحثيثة لإحلال السلام والاستقرار في منطقة القرن الافريقي وجنوب حوض البحر الاحمر. وفي هذا السياق نظمت دولة ارتريا العديد من الاجتماعات بين حكومات دول المنطقة و الاطراف المتصارعة معها بغية انهاء الحروب واحلال السلام في كل من السودان واثيوبيا وجيبوتي والصومال .

2 ـ لدى اندلاع ازمة حادة في عام 1994 بين الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح ونائبه السابق علي سالم البيض قام الرئيس اسياس افورقي وكبار المسئولين في الحكومة الا رترية برحلات مكوكية بين صنعاء وعدن للحفاظ على وحدة شطري اليمن وللحيلولة دون اندلاع حرب اهلية بين الاخوة في اليمن. وان دولة ارتريا استقبلت رتلا من الطائرات المدنية اليمنية عندما اشتعلت نيران الحرب في اليمن وذلك حفاظا على ممتلكات الشعب اليمني الشقيق.

3 ـ يشهد العالم بأن سلام شرق السودان في عام 2006 بين الحكومة السودانية وفصائل المعارضة السودانية الشرقية تم بمبادرة من الحكومة الارترية وتحت إشرافها وحدها.

4 ـ تسعى دولة ارتريا دائما ابدا على توطيد عرى العلاقات مع كل دول العالم وفي مقدمتها دول الجوار وبما يخدم المصالح المشتركة للجميع، وتتفادى النزاعات. ولدولة ارتريا فلسفة في حل الخلافات التي نجمت مع بعض دول الجوار لأسباب خارجة عن ارادتها وتتمثل في حل الخلاف بصورة سلمية وثنائية، واذا تعذر ذلك العمل لحله عبر وسيط صديق للبلدين، وفي حالة فشل الوساطة ترفع ملف الخلاف الى مفوضية تحكيم دولية. فعلى سبيل المثال حينما افتعلت الحكومة الجيبوتية مع ارتريا مشكلة حدودية من العدم في عام 2008، بادرت الحكومة الارترية لإحتواء الموقف ومعالجته بصورة ثنائية، وكما يعلم الوزير الجيبوتي جيدا ان حكومته ولعلة في نفسها اقامت الدنيا ولم تقعدها بعد، رغم تولي دولة قطر مهمة الوساطة رسميا بين البلدين. والأسوأ من ذلك، فإن وزير خارجية جيبوتي نفسه يسعى بكل السبل لتعكير صفوة العلاقة بين ارتريا وجيبوتي، وان تصريحاته الاخيرة وغير المسئولة والتي نحن نصدد التعقيب عليها، لخير دليل على ذلك.

5 ـ الشعب الارتري عانى اكثر من غيره من ويلات الحرب وعواقبها، وعليه فهو آخر من يلجأ الى الحرب التي تفرض عليه من قبل الاخرين. ويبدو ان وزير خارجية جيبوتي يجهل هذه الحقيقة كما يجهل الحرب وفنونها وكوارثها.

6 ـ يعلم القاصي والداني بأن دولة ارتريا لا تؤمن بسياسة المحاور، وان وزير خارجية جيبوتي يعلم أكثر من غيره الدول التي تنهج سياسة التبعية والمحاور واقامة القواعد الاجنبية المتعددة الجنسيات.

7 ـ لو كان وزير خارجية جيبوتي يحترم نفسه لما طلب من دولة ارتريا ان تستقبل رئيس وزراء اثيوبيا لتطبيع العلاقات بين البلدين، وذلك بحكم إن الوزير الجيبوتي يعرف جيدا بأن اثيوبيا لا تظل تحتل اراضي سيادية ارترية ضاربة عرض الحائط بكل القوانين والأعراف الدولية، بشهادة مفوضية ترسيم الحدود الارترية ـ الاثيوبية والأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، لا نعتقد بان الوزير الجيبوتي يجهل الاستفزازات العسكرية وغير العسكرية التي تقوم بها الحكومة الاثيوبية ضد دولة ارتريا بصورة معلنة رسميا بغية استدراجها في حرب جديدة. ولكن ارتريا تعاملت وتتعامل مع السياسة الاثيوبية غير المسئولة بصبر وحنكة

وحكمة. وفيما يخص موضوع الحدود مع اثيوبيا والذي اثاره الوزير الجيبوتي فإنه قد اغلق قانونيا وبصورة نهائية، وعليه فهو غير قابل وغير مفتوح للحوار.

وأخيرا لا وليس آخر، إذا كان وزير خارجية جيبوتي محمود علي يوسف يريد ان يكون ناطقا بإسم وزارة الخارجية الاثيوبية فهذا شأنه، ولكن تزوير الحقائق وكيل الاتهامات الباطلة ضد ارتريا وبث الاكاذيب والمغالطات التاريخية والسياسية بإسم وزارة الخارجية الجيبوتية لم ولا ولن تمر مرور الكرام على الإطلاق، وسنكون لها بالمرصاد لقطع الطريق على الذين يصطادون في المياه العكرة من ناحية وبغية احقاق الحق من ناحية أخرى.

وزارة الشؤون الخارجية

اسمرا : التاسع من يناير 2015